E

الأمم المتحدة

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.2/2023/7/Report
17 August 2023
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الرابعة عشرة
بيروت، 8 حزيران/يونيو 2023

موجز

عقدت لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الرابعة عشرة في بيروت، في 8 حزيران/يونيو 2023. وركزت أعمال هذه الدورة على قضية اللامساواة في المنطقة العربية، بالاستناد إلى ثلاث وثائق تناولت اللامساواة في المنطقة العربية، وفي فرص العمل، والمبادرات العملية لتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

كذلك تضمّن جدول الأعمال بنوداً تتعلق بمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات لجنة التنمية الاجتماعية منذ دورتها الثالثة عشرة، وأنشطة التعاون الفني، فضلاً عن أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة وفريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية.

ويعرض هذا التقرير التوصيات التي خلُصت إليها اللجنة في نهاية الدورة وأبرز الجوانب التي تناولها المجتمعون.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة عشرة ..	5-3	3
ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا	4	3
باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا	5	4
ثانياً- مواضيع البحث والنقاش	51-6	5
ألف- قضايا المتابعة	40-6	5
باء- اللامساواة في المنطقة العربية	49-41	12
جيم- موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية.....	50	14
دال- ما يستجد من أعمال	51	14
ثالثاً- اعتماد التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة عشرة	52	15
رابعاً- تنظيم الدورة	59-53	15
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	53	15
باء- الافتتاح	54	15
جيم- الحضور	55	15
دال- انتخاب أعضاء المكتب	57-56	15
هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	58	16
واو- الوثائق	59	16

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين والمشاركات	17
المرفق الثاني- قائمة الوثائق	20

مقدمـة

1- عقدت لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الرابعة عشرة في 8 حزيران/يونيو 2023 في بيروت، عملاً بقرار الإسكوا 198 (د-17) المؤرخ 31 أيار/مايو 1994، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره 27/1994 المؤرخ 26 تموز/يوليو 1994 بشأن إنشاء لجنة التنمية الاجتماعية، وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها الثالثة عشرة التي عُقدت عبر الإنترنت يومَي 22 و23 أيلول/سبتمبر 2021.

2- تهدف لجنة التنمية الاجتماعية إلى تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في وضع أولويات وصياغة توصيات غايتها دعم مسيرة التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية ومتابعة تنفيذها. ويتضمن هذا التقرير التوصيات التي خلُصت إليها اللجنة في دورتها الرابعة عشرة، ومن بينها توصيات موجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا وأخرى موجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا، كما يعرض مواضيع البحث المدرجة في جدول الأعمال وأبرز النقاط التي أثارها المجتمعون خلال المناقشات.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة عشرة

3- اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية في ختام دورتها الرابعة عشرة مجموعة من التوصيات، بعضها موجَّهٌ إلى الدول الأعضاء في الإسكوا، والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

4- وجَّهت لجنة التنمية الاجتماعية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الترحيب بالتَّقدم المحرَز في تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا المتصلة بقضايا التنمية الاجتماعية، وأنشطة التعاون الفني المقدَّمة إلى الدول الأعضاء؛

(ب) أخذ العلم بأنشطة فريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة والطلب منه مواصلة عمله، مع التركيز على زيادة التوعية بكيفية تحقيق التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة للجميع؛

(ج) أخذ العلم بأنشطة فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية، والطلب منه مواصلة عمله، مع التركيز على توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية بحيث تشمل العاملين غير النظاميين وغير المنتظمين، وعلى نظم الإنذار المبكر؛

(د) التأكيد على أهمية تطوير السياسات الاجتماعية استناداً إلى المعرفة والأدلة ومن خلال تبادل التجارب بين بلدان الجنوب وتخصيص مزيد من الموارد لتوفير البيانات المفصَّلة بحسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي والدخل وحالة الإعاقة؛

(هـ) العمل على الحد من الأوجه المتنامية للامساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي باعتماد سياسات مُنصفة وعادلة، والسعي إلى عدم إهمال أي شخص أو موقع جغرافي، وذلك من خلال ترسيخ مبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية في إصلاح السياسات؛

(و) تكثيف الجهود لتمكين جميع أفراد المجتمع من التمتُّع بفرص العمل اللائق والمنتِج، بما في ذلك من خلال إصلاح التشريعات وتقديم خدمات لدعم أعمال الرعاية غير المدفوعة، وتيسير النفاذ الرقمي؛

(ز) إطلاع الأمانة التنفيذية للإسكوا بشكل دوري على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مجال سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية بهدف إبراز أفضل الممارسات وتعميمها إقليمياً ودولياً.

باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

5- وجَّهت لجنة التنمية الاجتماعية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا التوصيات التالية:

(أ) مواصلة تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء بهدف دعم بلورة سياسات واستراتيجيات وطنية تَعْتَمِدُ نَهجاً متكاملاً وكليّاً إزاء التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع وتعزّز العدالة الاجتماعية، وتراعي احتياجات وتطلُّعات الفئات المعرَّضة للمخاطر، لا سيما كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والشباب؛

(ب) الاستمرار في دراسة مختلف أشكال اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم توصيات عملية هدفها تطوير السياسات العامة التي تعالج هذه الأشكال، وذلك استرشاداً بالتجارب العالمية والإقليمية الناجحة، لا سيَّما منها التجارب بين دول الجنوب؛

(ج) مواصلة تطوير الأدوات التفاعلية التي تدعم صنع قرارات قائمة على المعرفة والأدلّة، وتقديم التدريب على استخدام هذه الأدوات حسب الطلب؛

(د) المضيّ في دعم الدول الأعضاء في القضاء على الفقر بكافة أشكاله، واقتراح حلول عمليّة وفعّالة لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة ولتحسين سُبُل العيش؛

(هـ) دعم جهود الدول الأعضاء في تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وزيادة كفاءتها وفاعليتها؛

(و) مواصلة دعم الدول الأعضاء في إعداد قوى عاملة تستجيب للمتطلبات المتغيّرة لأسواق العمل، وذلك من خلال تحديد المهارات التي يطلبها أصحاب العمل، وتسهيل انتقال الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعاطلين عن العمل والعاملين غير النظاميين إلى سوق العمل؛

(ز) دعم جهود الدول الأعضاء في وضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من أجل زيادة مشاركتهم في العملية التنموية؛

(ح) مواصلة التنسيق مع المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمات الأمم المتحدة في القضايا ذات الاهتمام المشترك؛

(ط) تعزيز أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة وفريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية، لا سيّما الأنشطة المتصلة بدعم إصلاح السياسات؛

(ي) العمل على عقد اجتماعات لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للإسكوا بشكل سنوي واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لإجراءات الأمم المتحدة وقواعدها بهدف تكثيف الجهود الإقليمية للتصدي للتحديات الاجتماعية المتسارعة والمتعدّدة التي تواجهها الدول الأعضاء.

ثانياً- مواضيع البحث والنقاش

ألف- قضايا المتابعة

1- تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة
(البند 4 من جدول الأعمال)

6- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2023/3، عرضاً حول التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا منذ انعقاد الدورة الثالثة عشرة والتوصيات الصادرة عنها. فتطرقت إلى طريقة عمل الإسكوا، وإلى مجالات عمل مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، التي تشمل الحدّ من الفقر، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، وقضايا المهاجرين، وقضايا كبار السن، والعدالة الاجتماعية، والعمل اللائق، وتنمية قدرات الشباب، والتنمية الحضرية. وأوضحت أنّ الإسكوا تعاونت، في عملها على هذه المجالات، مع عدد كبير من الشركاء، من بينهم منظمات الأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية أبرزها جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والجامعات. وأفادت بأن الأنشطة المنفّذة ركّزت على ثلاثة محاور أساسية عكست منهجية العمل في الإسكوا وهي التالية: تسهيل التوافقات من خلال تنظيم الاجتماعات على كافة المستويات؛ وتوليد المعرفة من خلال إصدار الدراسات والأوراق البحثية واستحداث أدوات في السياسة العامة سهلة الاستخدام وعملية؛ وترجمة المعارف إلى برامج دعم فني.

7- ثمّ عرضت الأمانة التنفيذيّة فيديو أعدّته تضمّن تقديماً لبعض الأدوات التي صمَّمتها الإسكوا بهدف دعم الدول في تصميم سياسات اجتماعية متكاملة، وهذه الأدوات هي التالية: أداة احتساب دليل الفقر المتعدّد الأبعاد على المستوى الوطني؛ ومرصد الإسكوا للوظائف؛ وأداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات؛ وأداة تقييم الثغرات في مراعاة السياسات والبرامج العامة للعدالة الاجتماعية؛ وأداة إدماج كبار السن؛ وأداة الصمود الاقتصادي الحضري.

8- وفي معرض النقاش، نوّه ممثل ليبيا بالبرامج التي تنفذها الإسكوا، مؤكداً أنّ هذه البرامج تحاكي الواقع وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبأنها مهمة لتطوير العمل الاجتماعي وللتصدي للأزمات، وأشاد على وجه الخصوص بالبرامج المتصلة بالحماية الاجتماعية والعمل اللائق والفقر المتعدد الأبعاد. وأفاد بأن هذه المواضيع جُمِعَت في ليبيا ضمن برنامج موحّد تحت إطار الحماية الاجتماعية، يتألف من محاور فرعية هي الحماية الاجتماعية وسوق العمل والتأمينات الاجتماعية. وتطرق كذلك إلى عمل بلده مع الإسكوا في موضوع الإعاقة، وإلى البرامج المنفَّذة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل على تطوير القوانين بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشاد ممثل ليبيا ببرنامج الإسكوا للدعم الفني وتمنى اعتماد المزيد من البرامج التي تدعم تنفيذ السياسات الاجتماعية.

9- وتطرّق ممثل تونس إلى برنامج الأمان الاجتماعي الموجّه إلى الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل في تونس، فبيّن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا البرنامج الذي يستند إلى مفهوم الفقر المتعدّد الابعاد، ويضمن إنجاز سجل وطني عن العائلات الفقيرة، ويعتمد على نموذج جديد لاستهداف الفقراء. وتساءل عن الرابط بين أداة الإسكوا المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد وبين نظام تسجيل النقاط. وأكّد على اهتمام تونس بتنفيذ هذه الأدوات وبالعمل على وضع مؤشرات وقاعدة بيانات موحدة من أجل قياس الفقر في المنطقة العربية.

10- وثمّنت ممثلة موريتانيا الجهود التي تبذلها الإسكوا في مجال الحماية الاجتماعية، فأشارت إلى الحاجة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وبناء قدرات العاملين في إدارة الحماية الاجتماعية وإدارة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك أشارت إلى أنّ موريتانيا قد وصلت إلى مراحل متقدِّمة في إعداد السجل الاجتماعي الذي سيمكّن من معرفة طبيعة الفئات الهشة في موريتانيا وحجم كل فئة، وتسهيل إجراءات التدخل. وشدَّدت الممثلة على أهميّة مواكبة الإسكوا لجهود موريتانيا في هذا الصدد، لا سيما من حيث كيفية الاعتماد على البيانات للتخطيط وتقديم البرامج إلى الفئات الأكثر هشاشة.

11- ونوّه ممثل مصر بالمساعدات الفنية التي تقدِّمها الإسكوا تلبيةً لاحتياجات الدول. وأشار إلى أنَّ الأدوات المعروضة متعددة والمعلومات ثرية، وبالتالي يبرز السؤال عن كيفية الاستفادة الفضلى من هذه الأدوات واختيار الأنسب من بينها بحسب الظروف السائدة في كل دولة. وكذلك تطرّق إلى الحاجة إلى معرفة الأدوات التي تم اختبارها والتي قد أثبتت فعاليتها ونجاحها في دول أخرى. وأخيراً، أوصى بتوحيد مفهوم المسوح الوطنية وإدراج نتائجها ضمن تقرير موثوق يتناول أوضاع الدول العربية بحيث يسهّل المقارنة فيما بينها.

12- وتمنَّت ممثلة عُمان إبراز أمثلة عن الدول التي سبق أن تعاونت معها اللجنة خلال اللقاءات المستقبلية من أجل مقارنة مستوى التقدّم المحقق، ولكي تكون نموذجاً تستعين به الدول الأخرى في تطبيق التجربة. وأضافت أنَّ تقدير وضع كلّ دولة وتقييمه من حيث السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية يجري من خلال رصد متكامل وفقاً لما تنشره الحكومات ووفق عمليات حسابية، غير أنّ هذه الأرقام قد تكون في بعض الأحيان مضللة وطريقة احتسابها غير منصفة بحيث لا تعكس الكثير من الجهود المبذولة على أرض الواقع، وذلك بسبب الجهات المعنية الشريكة التي قد لا تمتلك الأدوات التي تمكِّنها من إنجاز رصد حقيقي.

13- وشكرت ممثلة اليمن الإسكوا على دعمها، وأشارت إلى استهلال تعاون مع الإسكوا من أجل بناء القدرات في مجال الحماية الاجتماعية ينطلق خلال الشهر المقبل. وتمنَّت تقديم هذه التجربة واستعراض الإنجازات خلال اجتماع لجنة التنمية الاجتماعية المقبل.

14- وشكر ممثِّل المغرب الإسكوا على جهودها في تعزيز التقارب بين البلدان من أجل تبادل الخبرات. وأشار إلى أنَّ برنامج الحماية الاجتماعية في المغرب مبني على ثلاثة محاور أساسية هي: الخدمات المقدّمة، والموارد البشرية، وآليات الاستهداف. وتطرّق إلى تجربة المغرب في الحماية الاجتماعية ضمن برنامج ضمَّ التغطية الإلزامية لحالات المرض والتعويضات العائلية والسجل الاجتماعي الموحّد الذي يضمّ الفئات الهشة، بالإضافة إلى السجل الوطني للسكان الذي يشمل جميع المغاربة. وأضاف بأنّ المشكلة في الاستهداف لا تكمن في تصميم الآليات المعتمدة بل في المشاكل التقنية على أرض الواقع حيث يجب أن تأخذ الآليات المعتمدة في الاعتبار الخصوصيات التي تميّز كل بلد وتلك التي تميّز المناطق داخل البلد الواحد. كما أشار إلى أنّ كافة البلدان مطالبةٌ بوضع أطر تشريعية لتنظيم مهنة العمل الاجتماعي، وتعزيز اقتصاد الرعاية نظراً إلى دوره البارز في استحداث فرص العمل.

15- وتطرّق ممثل الصومال إلى دعم الإسكوا التقني في مجال مكافحة الفقر، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى أنّ الحماية الاجتماعية هي أولويَّةٌ وطنية، فطلب إلى الإسكوا تقديم الدعم في تدريب المواطنين وصقل خبراتهم بغية تخريجهم من برامج الحماية الاجتماعية.

16- وأشار ممثل دولة فلسطين إلى التعاون الوثيق مع الإسكوا في مجالات عديدة، لا سيَّما منها استراتيجية الفقر المتعدّد الأبعاد التي ستُطلق في أواخر شهر حزيران/يونيو 2023. كما أشار إلى إنجاز مشروع تعزيز

الحماية الاجتماعية الذي تشمل مكوّناته السجل الاجتماعي الوطني وبرنامج إدارة الحالة، ونظام التحويل الوطني. وتطرَّق إلى الأزمات العالمية وتداعياتها على كافة الدول، وإلى الاحتلال الإسرائيلي في دولة فلسطين، والعواقب التي تترتَّب على الأوضاع الاقتصادية وعلى الفئات الفقيرة والمهمَّشة. وأكّد على الحاجة إلى التوجُّه نحو استثمار الموارد الموجودة في الوزارات وتوظيفها لمصلحة نُظُم الحماية الاجتماعية، وتحسين آليات التنسيق والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني.

17- وأكَّد ممثِّل الأردن على الخصوصيات والاختلافات بين كلّ دولة من حيث المتطلبات والإمكانيات والقدرات في مجال معالجة القضايا الاجتماعية. وأشارَ إلى التَّقدم الذي أحرزه الأردن في تقديم المساعدات النقدية حيث يصنِّف البرنامج الحالي الأسر من الأشد إلى الأقل فقراً، وأفاد بأن الإمكانيات المتاحة تساهم في ضمِّ عدد كبير من الأسر المتقدّمة بالطلبات للحصول على هذه المساعدات. كذلك أشار إلى التقدّم المحرز في استراتيجية الحماية الاجتماعية، والبرامج المتعلقة بالتحديث على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وبرامج تمكين المرأة.

18- وأشار ممثل الجمهورية العربية السورية إلى الجهود الكبيرة التي يبذلها بلده حفاظاً على شبكة الحماية الاجتماعية التي لم تعد تلبي الاحتياجات بسبب الحرب. فأشار إلى ضرورة مراجعة هذه الشبكات وتقييمها وتعزيز دورها في مساعدة الفئات الهشة. وشكر الجهود التي تبذلها البلدان العربية ومنظمات الأمم المتحدة من أجل دعم بلده، وتابع كلمته مشيراً إلى الحاجة إلى مزيد من الدعم بغية ردم فجوة الاحتياجات التي ترتّبت إثر الحرب والحصار الاقتصادي والزلزال. كذلك تطرَّق إلى بعض الأولويات الحالية وهي المساعدة في إحداث السجل الوطني الاجتماعي، وفي إعداد استراتيجية للحماية تستند إلى مؤشرات الفقر المتعدّد الأبعاد.

19- وعقّبت ممثلة الأمانة التنفيذية فأشارت إلى أنَّ مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا تتضمن عشرة ملفات مختلفة. فملف الحماية الاجتماعية على الرغم من أهميته، ليس الملف الوحيد الذي تُعنى به المجموعة. وفيما يخصّ توحيد البيانات، أشارت إلى وجود دائرة مخصصة للإحصاءات في الإسكوا تتعاون في هذا الخصوص مباشرة مع مكاتب الإحصاء في الدول العربية حيث تتعامل مع البيانات من أجل تقديم المقارنات فيما بين هذه الدول، وتعمل على ملاءمة كلّ دولة على حدة باستخدام البيانات الوطنية. وأضافت أنّ الإسكوا تعمل على تنفيذ برامج إقليمية وتوليد المعرفة ونشرها واستخلاص النتائج وترجمتها إلى مشاريع وطنية تراعي خصوصيات كلّ دولة، وبأنّ برنامج الدعم الفني في الإسكوا يراعي خصوصيات الدول لأنّه مبني على طلب الدول نفسها. وأفادت بأنَّ مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة تقدم أكثر من نصف الدعم الفني الذي تقدّمه الإسكوا إلى الدول، وبأنّ العرض تناول الدعم الفني لخمس دول فقط بسبب ضيق الوقت.

20- ونوّه ممثل الأمانة التنفيذية بأداة احتساب دليل الفقر المتعدّد الأبعاد التي تساعد الدول على احتساب الفقر المتعدّد الأبعاد على المستوى الوطني، وعلى إعداد مقارنات بين الدول. وشدّد على أنّ هذه الأداة تتيح تغيير المعايير التي استُخدمت في الحساب ورؤية النتائج فورياً، وتسهّل على صانعي القرار النظر في مختلف السيناريوهات. وأضاف أن لهذه الأداة ميزة أخرى وهي محاكاة الصدمات وتحديد أثرها على الفقر المتعدّد الأبعاد. أما بالنسبة إلى عملية الاستهداف، فأكّد أنّ الإسكوا تمتلك أدوات أخرى متخصّصة في هذا المجال.

2- أنشطة التعاون الفني
(البند 5 من جدول الأعمال)

21- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2023/4 بشأن أنشطة التعاون الفني التي نفذتها الأمانة التنفيذية منذ الدورة الثالثة عشرة للجنة. وقدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية نبذة

عن أنشطة التعاون الفني، وأكدت أنّ الإسكوا كثفّت جهودها دعماً للبلدان العربية في عدّة مجالات إنمائية وذلك عن طريق نقل خبراتها الإقليمية والقطاعية الداخلية إلى هذه البلدان، وترجمة النتائج التي تتوصل إليها في دراساتها الإقليمية إلى برامج ومشاريع هدفها بناء قدرات ممثلي مختلف الوزارات وتعزيز مهاراتهم. كما أوضحت أن برنامج التعاون الفني يُنفّذ بناءً على طلبات الدول وأنه يراعي خصوصية كلّ دولة واحتياجاتها. ثم أشارت إلى أنّ الإسكوا تتلقّى ربع عدد طلبات الدعم الفني التي تُرسل عالمياً إلى أمانة السر في الأمم المتحدة، غير أنَّ الميزانية التي تُرصد لبرنامج التعاون الفني في الإسكوا لا توازي حجم هذه الطلبات فلا تتعدّى 12 في المائة من ميزانية الأمم المتحدة للتعاون الفني. كما أضافت أنّ ثمانيةً من الدول العشر الحاصلة على أعلى نسبة دعم عالمياً في الأمم المتحدة هي من بين الدول الأعضاء في الإسكوا. وأوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أنَّ 50 في المائة من الطلبات المقدّمة إلى الإسكوا تندرج في القطاع الاجتماعي، حيث تلقَّت اللجنة منذ انعقاد دورتها الثالثة عشرة 260 طلباً في هذا القطاع.

22- ثم تناوب عددٌ من ممثلي الأمانة التنفيذية ضمن مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة على استعراض التقدّم المحرز في تنفيذ أنشطة التعاون الفني في مجموعة من البلدان الأعضاء كنماذج مختارة بهدف إعطاء لمحة عن كيفية تنفيذ الأنشطة بالتعاون مع الوزارات المعنية، استجابةً للطلبات التي تتقدّم بها البلدان من أجل الحصول على الدعم الفني. وكان من بين هذه البلدان الأردن، والعراق، ولبنان، ومصر، وموريتانيا. وبيّنت الاستعراضات أنّ الأنشطة التي نُفِّذت في الدول الأعضاء منذ أيلول/سبتمبر 2021 تندرج ضمن ثلاث فئات هي خدمات استشارية لدعم البلدان في قضايا تتعلق بالسياسات العامة؛ وورش عمل لبناء القدرات؛ ومشاريع ميدانية. وأوضحت الاستعراضات أيضاً أنّ الإسكوا قدّمت، منذ الدورة الثالثة عشرة للجنة، الدعم في مجالات التنمية الاجتماعية التالية: العدالة الاجتماعية، والحدّ من الفقر، ونُظُم الحماية الاجتماعية، وفرص سوق العمل، والتمكين الاقتصادي للمرأة واقتصاد الرعاية، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق المهاجرين وكبار السن، وتنمية مهارات الشباب، والتنمية الحضرية.

23- وفي معرض التعليق، أشار ممثل مصر إلى أنَّ العروض تدلّ على وجود رغبةٍ في إعداد استراتيجيات عديدةٍ تكون غالباً مكلفة، فاقترح إعداد سياسات محدّدة وليس استراتيجيات لأن تنفيذ الاستراتيجيات ومتابعتها يتطلب إنشاء هياكل إدارية جديدة ودمجها ضمن خطة الدولة للتنمية. كما أضاف أنّ تعريف اللامساواة غير واضح وغير موحّد. لذلك يجب تحديد المقصود عند الإشارة إلى هذا المفهوم نظراً إلى اختلاف وجهات النظر بشأنه والخبرات المتصلة به. وشدّد على أهمية توثيق أمثلة عن المبادرات والخبرات والممارسات والتجارب الناجحة والفاعلة التي تنتج عن التعاون بين الدول والإسكوا ومشاركتها مع الدول الأخرى.

24- واقترح ممثل ليبيا توزيع الدراسات والمعلومات عبر منصة خاصة بهدف تعميم الاستفادة منها، خاصة في ظلّ عدم رصد موارد مادية تكفي تنظيم أنشطة التعاون الفني.

25- وأكّدت ممثلة موريتانيا على الحاجة إلى مزيد من الدعم الفني في مجال بناء القدرات والتكوين مشيرة إلى ضرورة تعزيز القدرات المؤسّسية وبناء كفاءات العاملين في الإدارات والمؤسسات الحكومية، لا سيما في قطاعَي الحماية الاجتماعية والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة حيث الحاجة كبيرةٌ إلى برامج تستهدف بشكل خاص تكوين العاملين في هاتين الإدارتين، وكذلك القيِّمين على صياغة الاستراتيجيات.

26- وشارك ممثل السودان تجربة بلده في التعاون مع الإسكوا، مؤكداً على أهمية الفوائد المعرفية في الدعم الفني الذي قدَّمته الإسكوا، ودورها البارز في تفعيل أطر التعاون على عدّة أصعدة وفي شتى المجالات، خاصة في ظل التعقيدات والظروف الصعبة التي مرّ بها السودان خلال فترة التحوّل الديمقراطي، ومؤخراً نتيجة بروز

حالات الصراع والعنف. كما أشار إلى ضرورة التركيز على صياغة الاستراتيجيات الوطنية بناءً على خصوصيات كلّ بلد وأولوياته.

27- وفي معرض الردّ، أوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أنّ مواضيع التنمية الاجتماعية بشكل عام لا تُعالَج بأسلوب موحَّد ومعمَّم على الدول، مشدّدة على أنّ الإسكوا تحاول أخذ خصوصيات كلّ دولة في الاعتبار. كما أضافت أنّ الإسكوا سبق أن أنشأت، بناء على طلب الدول، مجموعات حكومية فرعية تضم أعضاء من جميع الدول مثل المجموعة المعنية بالحماية الاجتماعية والمجموعة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تعتبر هذه المجموعات منصات أو قنوات عملية تُعرض من خلالها نتائج الدراسات وأفضل الممارسات والأدوات الفنية بهدف تعميم التجارب الناجحة. أمّا بالنسبة إلى بناء القدرات، فبيّنت ممثلة الأمانة التنفيذية أنَّ الإسكوا تعمل على ترشيد مواردها المادية، نظراً إلى محدوديتها، من خلال عقد ورش إقليمية في حال تلقّيها طلبات متشابهة من عدّة دول حول موضوع محدّد، أو في حال ضرورة عرض مفهوم جديد على الدول. أما على المستوى الوطني، فأفادت بأنّ أنشطة بناء القدرات تُنفَّذ ضمن إطار مشروع متكامل ينتج عنه دليل وطني أو استراتيجية وطنية.

3- أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة
(البند 6 من جدول الأعمال)

28- قدَّم ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2023/5، عرضاً تناول فيه أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة منذ الدورة الثالثة عشرة للجنة، واتساق أنشطة هذا الفريق مع الدعم الفني الذي تقدِّمه الإسكوا. وذكر أنَّ الدعم الفني في موضوع الإعاقة شمل أنشطة إقليمية وأخرى وطنية ضمن ستة مجالات عمل هي: تطوير الاستراتيجيات والسياسات، وتطوير تصنيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز نهج التنمية المجتمعية الدامجة، ودعم الأسر في التدخل المبكر، وتعزيز التعليم الشامل والدامج، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. كما قدّم لمحة سريعة عن تأسيس فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة وطريقة عمله وأنشطته، لا سيما الاجتماعان السنويان السادس والسابع للفريق لمناقشة الأولويات الإقليمية.

29- وفي معرض النقاش، أكَّد المشاركون على أهمية توحيد المصطلحات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والاعتماد على تلك الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيَّما في الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية. كما استفسر المشاركون عن طريقة تصنيف طيف التوحّد وكيفية تشخيصه وتحديد برامج التدخل المطلوبة لهذه الحالات. واستفسر المشاركون عن الإجراءات التي ينبغي أن تتبناها وزارة الصحة داخل المنشآت الصحية من أجل حماية الأشخاص ذوي الإعاقة. وأخيراً، استفسرت إحدى المشاركات عمَّا ورد في الصفحة رقم 7 من الوثيقة المعروضة في إطار هذا البند حول "وضع خطط عمل لفترة سنتين وتنفيذها واستعراض الأداء على أساس النتائج المتوخاة في كلّ اجتماع رسمي"، وعن المقصود بوضع خطط عمل فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة أو الخطط على المستوى الوطني.

30- وأكَّد ممثل الأمانة التنفيذية في ردّه أنَّ الأمم المتحدة تعتمد تسمية "الأشخاص ذوي الإعاقة" التي تندرج في صلب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتستبعد المسميات التي تصنِّف الشخص، غير أنَّه شدَّد على احترام حقّ كل دولة في اختيار المسمى الذي تراه مناسباً لها. أمّا بخصوص طيف التَّوحُّد، فأشار إلى تصنيف خاص يركّز على قدرة الشخص على الأداء، وهو يختلف عن الإعاقة الذهنية، وبالتالي فإنَّ أساليب التَّدخل في هذه الحالة مختلفة. وأشاد بالجهود التي تبذلها عُمان حالياً لدمج أصحاب طيف التَّوحُّد في التعليم. ثمَّ أضاف أنَّ أبرز موضوعَين ينبغي إدراجهما ضمن اهتمامات المنطقة العربية هما المقاربة المجتمعية والاكتشاف والتَّدخُّل

المُبكرَين، مضيفاً أنّ نموذج التَّدخُّل المبكّر يعتمد على الأُسر والأساسيات، ويهتم بدعم الأسر وليس بالعمل مباشرةً مع الأطفال.

31- كذلك شدَّدَ ممثل الأمانة التنفيذية على أهميَّة دمج الإعاقة في كافة المجالات، مضيفاً أنّ الإسكوا تملك خبرات يمكن مشاركتها في موضوع إدماج الإعاقة ضمن الرعاية الصحيّة الأوليّة. وأخيراً، أشار إلى أنَّ فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة هو المعني بتحديدَ الأولويات ووضع خطط عمل لفترة سنتين وتنفيذها.

4- أنشطة فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية
(البند 7 من جدول الأعمال)

32- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2023/6 بشأن أنشطة فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية التي اضطلع بها الفريق بين الدورة الثالثة عشرة والدورة الرابعة عشرة الحالية. وقدَّم ممثِّل الأمانة التنفيذية عرضاً أوضح فيه أنّ فريق الخبراء المعنيّ بإصلاح الحماية الاجتماعية يتألف من أكثر من 20 مسؤولاً من كبار ممثلي المؤسسات الحكومية وصانعي السياسات رفيعي المستوى المعنيين بمختلف سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها مثل المساعدات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية وسياسات تنشيط سوق العمل. وبيّن أنّ هذا الفريق أُنشئ خلال دورة لجنة التنمية الاجتماعية الثانية عشرة في عام 2019، كأحد الفرق الفنية المنبثقة عن اللجنة، واضطلع بأبرز الأهداف. وتطرق إلى الوظائف التي يضطلع بها فريق الخبراء والتي تضم تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي في المجالات التالية: سياسات الحماية الاجتماعية، وتحفيز المناقشات الوطنية والإقليمية، وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الأعضاء، ومناقشة المقترحات بشأن التعاون الفني بين الدول الأعضاء والإسكوا، وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية وتحسين نوعيتها، ومتابعة القضايا في الفترة ما بين دورات اللجنة. ثم تناول أبرز محاور ونشاطات فريق الخبراء بين دورتَي لجنة التنمية الاجتماعية الثالثة عشرة والرابعة عشرة. وانتقل بعد ذلك إلى عرض المجالات المواضيعية ذات الأولوية المقترحة من أجل المرحلة المقبلة التي تشمل العناصر التالية: التقييم الذاتي لنُظُم الحماية الاجتماعية القائمة واحتياجات الإصلاح، وتحويل برامج الحماية الاجتماعية من الاستجابة الإنسانية إلى التنفيذ بقيادة الحكومة، وترجمة استراتيجيات الحماية الاجتماعية إلى خطط عمل مجدية. كما أوضح أنّ الاجتماع الثامن لفريق الخبراء سيركز على تحليل البيانات من أجل صياغة سياسات قائمة على الأدلّة في مجال الحماية الاجتماعية، ومعالجة أوضاع ما يسمى بالـ"الوسط المفقود"، بالإضافة إلى توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل العمال غير النظاميين وغير المنتظمين.

33- وأفادت ممثلة العراق بأنّ إصلاح نظام الحماية الاجتماعية برمَّته برعاية البنك الدولي والأمم المتحدة قد بدأ في العراق وبأنّ تكلفته تصل إلى 4 ملايين دولار أمريكي، إلى جانب زيادة في رأس المال في صندوق الإقراض في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بقيمة 400 مليار دينار، وذلك من خلال تقديم قروض بقيمة تتراوح بين 20 و50 مليون دينار، على أن يشغِّل المقترض بين عامل وثلاثة عمّال ويندرج ضمن الضمان الاجتماعي فيساهم في تخريج عدد كبير من المستفيدين من الحماية الاجتماعية، لا سيّما وأنَّ الحماية الاجتماعية قد خُصِّصت بما يقارب 7 تريليون دينار من الموازنة العامة، ويستفيد منها 8 مليون فرد من بينهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وأوضحت ممثلة العراق أنّ الامتيازات في القوانين عديدةٌ في مجالات كثيرة مثل التعليم والتوظيف في القطاعَين العام والخاص، إذ يمنح القانون كلَّ موظف أحد أفراد عائلته من الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في إجازة مدفوعة الراتب لكي يتفرَّغ بشكل تامّ لرعاية هذا الشخص. وأضافت أنّ العراق يحتاج إلى دعم الإسكوا

في مجال إعداد سياسات أو استراتيجية وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى دراسات فنية عن كيفية إخراج من هم في سن العمل من نظام الرعاية الاجتماعية، وخاصة فئة الشباب.

34- وأكّد ممثل المغرب على ضرورة تحديد الإطار المفاهيمي للحماية الاجتماعية، خاصة وأنّ المغرب يعتبر موضوع الحماية الاجتماعية أشمل من الرعاية الاجتماعية أو الخدمات الصحية، ويربطها بإدارة المخاطر في مختلف مراحل حياة الفرد أي منذ الطفولة وحتى الشيخوخة. كما أشار إلى أنّ جائحة كوفيد-19 جعلت من الحماية الاجتماعية ضرورة ملحة، وكان للمغرب تجربة ناجحة في هذا الإطار من خلال مبادرة قدمت تحويلات نقدية للأُجَراء الذين فقدوا عملهم في مرحلة انتشار الجائحة. وأفاد بأنّ المغرب أطلق برامج حماية اجتماعية يتم تنفيذها في عدّة مراحل تبدأ بالمرحلة الصحية ثم التعويضات العائلية ثم التعويض على فقدان الوظائف وثم إصلاح التقاعد وصولاً إلى مرحلة الرعاية الاجتماعية التي تشمل المسنين والفئات الهشة. وأكّد على أهمية نُظُم الحماية الاجتماعية وضرورة توفير المعلومات لتفعِّل استهداف الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

35- وأشارت ممثلة اليمن إلى أنّ الحرب والصراعات السياسية في بلدها ألحقت أضراراً كبيرة بنُظُم الحماية الاجتماعية وتسبَّبت بترهُّلها. وأشادت بالدور الفعّال الذي يؤدّيه فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية في تقديم الدعم اللازم لإطلاق التدخلات ضمن صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن الذي يستهدف نحو 8 مليون فرد. كما نوَّهت بالجهود القائمة لإصلاح جزء مهم من عمل الصندوق وهو ما يتعلق بالبيانات، متمنِّية المضيَّ في استكمال إصلاح الأجزاء الأخرى في مراحل لاحقة.

36- وأشارت ممثلة عُمان إلى رغبة بلدها في الاستفادة من خبرات الإسكوا في تطبيق منظومة حماية اجتماعية شاملة وفاعلة. وطرحت على الأمانة التنفيذية الأسئلة التالية: (1) في حال تبني منظومة للحماية الاجتماعية، كيف نضمن استدامة برامج ومشاريع المنظومة من الناحية المالية؟ (2) كيف نضمن أن تتمتّع المنظومة بالمرونة الكافية التي تمكِّنها من تجاوز الصدمات والأزمات الاقتصادية والكوارث؟ (3) كيف يمكن ضمان شمولية منظومة الحماية الاجتماعية وحصول بعض الفئات والشرائح على الدعم المباشر بصورة تلقائية في ظلّ التغيرات المفاجئة أو الكوارث أو الأزمات الاقتصادية؟ (4) ما هي الضمانات أو البرامج أو الآليات التي اعتمدتها الدول المتقدمة في اعتمادها مساراً مباشراً يضمن خروج العاطلين عن العمل الذين يتقاضون دعماً مادياً ضمن المهلة المحددة لكي لا يصبحوا خارج المنظومة أو يبقوا من دون فرصة عمل؟

37- أكَّد ممثل دولة فلسطين على أهمية توحيد مفهوم الحماية الاجتماعية، وأشار إلى ضرورة توخّي التكامل في العمل بين فريق الحماية الاجتماعية وباقي اللجان أو الفرق لكي لا تتكرّر الإجراءات والأنشطة أو تتجزّأ، خاصة وأنّ الحماية الاجتماعية تُعتبر مظلّة العمل الاجتماعي. وأضاف أنّ دولة فلسطين تتطلع إلى نظام إنذار اجتماعي مبكر يُسهم في مواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية من خلال شبكات الأمان الاجتماعي المحلية.

38- وأفاد ممثل تونس بأنّ العمل جارٍ على تنفيذ برنامج التَّحول لبناء أرضية دنيا للحماية الاجتماعية بالشراكة بين الإسكوا ومنظمة العمل الدولية واليونيسف، واقترح تعميم هذا البرنامج على جميع الدول العربية من أجل توحيد المصطلحات والمفاهيم المتصلة بالحماية الاجتماعية.

39- وأشار ممثل البحرين إلى أنّ بلده يعمل وفق استراتيجية متكاملة للتنمية بمختلف أبعادها، ويعتمد رؤية وطنية واعدة يسعى من خلالها للاستفادة من كافة الإمكانات والموارد من أجل تحقيق تطلعات المواطنين وتلبية احتياجاتهم في مختلف القطاعات التعليمية والصحية والإسكانية والاجتماعية والبيئية وغيرها بهدف تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وأضاف أنّ حكومة بلده تبنَّت سياسات متقدِّمة في مجال الحماية

الاجتماعية، وأقرّت لهذه الغاية تشريعات وقوانين عديدة تؤكد على حق الإنسان في العيش في بيئة آمنة وصحية ومستدامة. وأضاف أنّ البحرين أطلقت حزمة من المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية لمختلف فئات وشرائح المجتمع وفق مبادرة الشراكة المجتمعية، وبهدف إحداث تغيير كمِّي ونوعي في أوضاع هذه الفئات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

40- وردَّ ممثل الأمانة التنفيذية على ما تفضَّل به ممثلو الدول الأعضاء، فأوضح أنَّ مفهوم الحماية الاجتماعية لا يندرج ضمن أيِّ تعريف عالمي موحَّد، غير أنّ بعض العناصر المتكررة والمشتركة والمتداخلة في أغلب الأحيان ترتبط بدورة الحياة وتستدعي توفير طرق ووسائل تضمن تكامل مكونات التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وسياسات سوق العمل واتساقها.

باء- اللامساواة في المنطقة العربية

1- جائحة اللامساواة في المنطقة العربية
(البند 8 (أ) من جدول الأعمال)

41- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2023/7(Part I) بشأن اللامساواة في فرص العمل في المنطقة العربية. وقدَّم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً تضمّن لمحةً عامة عن اللامساواة في المنطقة العربية التي لا تزال تسجِّل درجة عالية ومتزايدة من اللامساواة في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ممّا يؤدي إلى إيجاد حلقة مفرغة في نتائج التنمية. وأفاد بأنّ المنطقة تسجّل أعلى مستويات اللامساواة في العالم، قياساً باللامساواة في الدخل. وأشار إلى أنّ دخل أغنى 10 في المائة من أصحاب الدخل في المنطقة شكّل حوالي 58 في المائة من إجمالي الدخل المُكتسَب في عام 2021، مقابل 36 في المائة من إجمالي الدخل في أوروبا خلال العام نفسه، مفيداً بأنّ أوروبا هي المنطقة الأكثر تحقيقاً لمعايير المساواة. وأضاف أنّ الجائحة تسبّبت في تزايد كبير للّامساواة في الدخل، حيث فقد الكثير من الأشخاص ذوي الوظائف غير المستقرّة دخلَهم تماماً، بينما استفاد الأكثر ثراءً من الفرص الجديدة. وأضاف أنَّ المنطقة العربية كان لديها 37 ملياردير اً في عام 2019، يقدّر مجموع ثروتهم بنحو 108 مليار دولار، وهذا المبلغ يساوي ما يملكه أفقر 110 ملايين شخص في المنطقة، أو أفقر بلدين في المنطقة.

42- أضاف ممثل الأمانة التنفيذية أنَّ قياس اللامساواة يجرى غالباً من منظور الدخل وحسب. وشدّد على أن القياس في الواقع أوسع من ذلك لأن اللامساواة متعدّدة الأوجه وتنتشر بين فئات سكانية مختلفة داخل البلد نفسه، أي بين الجنسين، وبين فئات عمرية مختلفة، وبين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين ليس لديهم إعاقة، وبين سكان المناطق الريفية والحضرية، وبين بلدان مختلفة في المنطقة العربية. وأضاف أنّ اللامساواة قد تتّخذ أشكالاً متعددة منها اللامساواة في الحصول على الخدمات والموارد والفرص مثل الصحة والتعليم والطاقة، أو اللامساواة في الاستفادة من نتائج التنمية، وأنّ أوجه اللامساواة قد تتداخل، فتواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة مثلاً صعوبةً في الحصول على الرعاية الصحية، ويعاني الأطفال الفقراء في المناطق الريفية من عدم كفاية فرص الحصول على التعليم وخدمات المياه والصرف الصحي.

2- اللامساواة في فرص العمل
(البند 8 (ب) من جدول الأعمال)

43- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2023/7(Part II) بشأن اللامساواة في فرص العمل في المنطقة العربية. وقدّم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً تضمَّن لمحة عامة عن البطالة في المنطقة العربية، لا سيّما من منظور اللامساواة وعدم قدرة بعض الفئات السكانية المهمَّشة على الحصول

على فرص العمل اللائق بسبب الحواجز التي تواجهها. وأكّد ممثل الأمانة التنفيذية على صعوبة الخروج من الحلقة المفرغة بين الفقر والوظائف غير اللائقة واللامساواة، موضحاً أنَّ فرص العمل اللائق بالغة الأهمية لأنها تمكِّن السكان وتحميهم من السقوط في الفقر أو انعدام الأمن، وتعزّز الاندماج والتماسك الاجتماعي. وأضاف أنَّ توفير فرص العمل اللائق للجميع يعود بمكافآت اجتماعية واقتصادية كبيرة، لا سيَّما لجهة تحقيق العمل المنتج، والدخل العادل، والأمن في مكان العمل، والحماية الاجتماعية، وتكافؤ الفرص. وأكّد على أنّ توفر فرص العمل اللائق يدفع نحو مجتمعات متساوية ومتماسكة ومسالمة، ويحوَّل الاقتصادات إلى اقتصادات منتجة وابتكارية وديناميةً، ويزود العمّال بالحماية بموجب تشريعات العمل وبروتوكولات السلامة الأساسية. وأضاف أنّه، وبالمقابل، فإنّ تضاؤل فرص العمل النظامي في المنطقة العربية ومحدودية أطر حوكمة العمل، يمعن في استبعاد عدد كبير من الأفراد عن فرص الحصول على الدخل الأساسي اللازم من أجل رعاية أنفسهم وأسرهم، ممّا يزيد من إقصائهم اجتماعياً وإهمالهم، ويسهم بالتالي في زيادة الفقر وأوجه اللامساواة. وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنّ النساء والشباب والشابات، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، والمهاجرين هم أكثر الفئات معاناةً سواء أكان من حيث التفاوتات الكبيرة في الحصول على العمل اللائق، أم من حيث الاستبعاد الاجتماعي.

3- مبادراتٌ عملية لتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية (البند 8 (ج) من جدول الأعمال)

44- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2023/7(Part III) حيث استعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية بعض المبادرات العملية التي تهدف إلى تعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وفقاً لنتائج الدروس العالمية التي تُظهر عواقب إهمال معالجة اللامساواة. وأشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى أنَّ نجاح السياسات الرامية إلى الحدّ من اللامساواة يعتمد على تبنّي نهج يستند إلى ثلاثة محاور أساسية هي: (1) تعزيز التضامن؛ (2) وتحقيق الأثر الملموس؛ (3) واكتساب المصداقية وثقة المواطنين. وأفادت بأنّ اللامساواة ظاهرة قابلة للتفاقم في حال لم تخضع للمعالجة، وأنَّ اللامساواة هي خيار سياسي، وبالتَّالي فإن الحدّ من هذه الظاهرة يتطلب إرادة سياسية. ثم استعرضت مجموعة من المبادرات العملية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية: التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والاستقرار السياسي، وضمان الحماية الاجتماعية الشاملة والمنصفة من خلال اعتماد سياسة ضريبة تصاعدية، وتقديم المساعدات الاجتماعية للفئات الهشة، وتوفير التأمين الاجتماعي لجميع العاملين، بما في ذلك العمال غير النظاميين والمهاجرين، والاستثمار في رأس المال البشري من خلال ضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والتكنولوجيا الجيدة، وتوفير فرص العمل اللائق، وتعزيز التضامن وإدماج الفئات المستبعدة كي لا يتم إهمال أحد، وتطوير وتنفيذ سياسات متكاملة ومتسقة.

45- وخلال النقاش الذي تلى العروض الثلاثة، رأى ممثل مصر أنَّ الوثيقة E/ESCWA/C.2/2023/7(Part I) تضمَّنت تعريفَين جديدَين لافتَين عن الفقر، وهما تعريف الفقر المزمن والفقر العابر، وهذا الواقع يضيف إلى قضيّة التعامل مع الفقر بُعداً جديداً يميّز بين درجات خطورة الوضع عند تقسيم الفقراء. وطلب إلى الإسكوا إنتاج أداة في الفترة المقبلة إذا أمكن تسترشد ببيانات الدول وتعطي مؤشرات عن الفقر المزمن والفقر العابر. وأضاف أنّ الوثيقة E/ESCWA/C.2/2023/7(Part II) تطرّقت إلى مشكلة شديدة الأهميّة، هي الحواجز السلوكية التي تعاني منها المنطقة العربية. وتمنى من الإسكوا تقديم دعم فني بغية تغيير هذه الحواجز لأنَّها تتقاطع مع مجالات أخرى مثل الفقر والاقتصاد والعمالة.

46- شكر ممثل المغرب في مداخلته الإسكوا على الأدوات العملية الملموسة التي وضعتها بهدف تيسير توحيد المفاهيم وتسهيل وضع السياسات والاستراتيجيات من دون إغفال الخصوصيات الوطنية، وبالتالي دعم إجراءات اتخاذ القرارات. وتطرَّق إلى تجربة المغرب في المساواة بين الجنسين، حيث تنفَّذ برامج عديدة تختص بالنهوض بالمرأة، ومن بينها برنامج فريد يتمّ بالشراكة مع الحكومات المحلية ويهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز نشاطها في القطاع الاقتصادي.

47- وأشار ممثل السودان إلى الحاجة إلى تدخلات مؤسسية في بعض الدول العربية، وإلى اللامساواة الجغرافية في بعض الدول ومنها السودان، مشدّداً على أنّ اللامساواة تهدّد النسيج الوطني والأمن القومي. وتطرق إلى مسألة نزوح الفقراء في السودان من الريف إلى أطراف المدن حيث ظروف العيش أفضل منها في الولايات، غير أنَّها تبقى دون المستوى الكافي من أجل توفير التعليم وفرص العمل. ودعا إلى تطوير الأحزمة الموجودة حول المدن وتعزيزها بنظام حماية اجتماعية قوي.

48- وعقَّب ممثل الأمانة التنفيذية، فأشار إلى أنَّ الفقر له سمة ترتبط بكونه ظاهرةً عابرة أو دائمة ومزمنة، وهو يطال عدة أجيال ضمن أسرة واحدة. وأكّد أنّ تحديد ماهية الفقر، بين العابر منه أم المزمن، فيتطلَّب النظر في البيانات عبر الزمن ضمن الأسرة الواحدة، وقد سبق أن اتَّخذت بعض الدول مثل هذا الإجراء. وأفاد بأنّ الإسكوا في صدد إعداد دراسة عن الانتقال بين مختلف طبقات المجتمع، وتعتمد منهجيَّةً مماثلة لما ارتكزت إليه دراسة تناولت الأسرة عبر الزمن من وضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي آخر. وأبدى استعداد الإسكوا للتوسُّع في هذا الموضوع إذا رغبت مصر في تقديم طلب دعم فني بشأنه.

49- أفاد ممثل الأمانة التنفيذية بأنّ تحليل المهارات ضمن مرصد الإسكوا للوظائف بيَّن المشكلة في كيفية عرض فرص العمل في المنطقة العربية التي تستثني فئات معينة بسبب طريقة عرضها وليس بسبب حاجتها إلى مهارات محدّدة. ورأى أنّ هذه النتائج تُبرز الحاجة إلى تغيير المواقف والاتجاهات المجتمعية وليس السلوكيات، وهذا يرتبط بالقوانين. وأوضح أنّ الإسكوا تقدّم الدعم الفني للبنان مثلاً من أجل إعداد مسودة قانون حول العمل المرن الذي يمكن أن يغيّر مفهوم توزيع الأدوار داخل الأسرة وينسحب من الأسرة إلى الاتجاهات المجتمعية.

جيم- موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية

(البند 9 من جدول الأعمال)

50- قرّرت اللجنة عقد دورتها الخامسة عشرة في مقرّ الإسكوا في بيروت، في حزيران/يونيو 2024، ما لم يتقدّم أيٌّ من الدول الأعضاء بطلب استضافة الدورة.

دال- ما يستجد من أعمال

(البند 10 من جدول الأعمال)

51- اقترح ممثل مصر إضافة بند جديد على جدول الأعمال من أجل البحث في مستقبل عمل اللجنة. وخلال النقاش حول هذا البند، اتفق المشاركون على عقد لجنة التنمية الاجتماعية اجتماعات سنويّة بغية مواكبة جميع التطورات والتحديات الاجتماعية المتسارعة والمتعددة، لا سيما في إطار أجندة التنمية الاجتماعية العريضة. وأدرج المجتمعون توصية موجّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا في هذا الخصوص من ضمن التوصيات الصادرة عن الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية.

ثالثاً- اعتماد التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة عشرة
(البند 11 من جدول الأعمال)

52- اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية التوصيات الصادرة عن دورتها الرابعة عشرة في الجلسة الختامية، كما وردت في الفقرتين 4 و5.

رابعاً- تنظيم الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

53- عُقدت الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية في مقرّ الإسكوا في بيروت، يوم 8 حزيران/يونيو 2023. وتوزّعت أعمالها على جلستَين ناقش خلالهما المشاركون والمشاركات البنود المدرَجة على جدول الأعمال بالصيغة التي تم اعتمادها.

باء- الافتتاح

54- افتتحت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة أعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية حيث ألقت كلمة الأمانة التنفيذية للإسكوا. فرحبت بالحضور وأشارت إلى عقد الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية مباشرة بعد المنتدى العربي الثاني من أجل المساواة بهدف استكمال النقاش حول أولويات المنطقة المتمثِّلة في ضمان عيش كريم للجميع، وحول السياسات الاجتماعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وتطرّقت إلى أهمية لجنة التنمية الاجتماعية في التنسيق والتعاون بهدف التخفيف من المعاناة وإيجاد حلول عملية وإعداد سياسات فعّالة شاملة للجميع، لا سيما مع تسارع التطورات العالمية وتأثيرها على المنطقة العربية. وختاماً، أشارت إلى تطلعها لعقد اجتماعات هذه اللجنة بوتيرة أسرع لكي تتمكن من مواجهة التحديات والاستجابة للاحتياجات المتزايدة وإحياء أمل شبان وشابات المنطقة العربية.

جيم- الحضور

55- شاركت في الدورة 18 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا. وترد قائمة المشاركين والمشاركات في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

56- وفقاً للمادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا، تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية للجنة بالتناوب وبحسب الترتيب الأبجدي في اللغة العربية المعمول به في الأمم المتحدة. وعملاً بهذه المادة، تولّت الكويت رئاسة الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية. وانتخب المشاركون والمشاركات ممثل لبنان وليبيا نائبين للرئاسة، وممثل مصر مقرّراً.

57- وفي كلمة ترحيبية، تقدم ممثِّل الكويت السيد حمد صالح الخالدي، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، بالشكر على الثقة المعطاة وتمنى النجاح لاجتماعات الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية. كذلك تقدَّم بالشكر إلى دولة قطر على الجهود الكبيرة التي بذلتها خلال فترة تولّيها الرئاسة السابقة، وإلى الإسكوا، وخصَّ بشكره السيدة رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا على منهجيّة التفاعل والتنظيم التي تعتمدها اللجنة في أنشطتها وبرامجها.

هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

58- اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية في جلستها الأولى جدول أعمال دورتها الرابعة عشرة كما ورد في الوثيقة E/ESCWA/C.2/2023/L.1. وبناءً على طلب ممثل مصر، أضاف المجتمعون، ضمن البند العاشر من تنظيم الأعمال المقترح، بنداً لمناقشة مستقبل عمل اللجنة وكيفية تطويرها وزيادة فعاليتها، لا سيما في ظلّ التحديات المتسارعة. وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح في الوثيقة E/ESCWA/C.2/2023/L.2.

واو- الوثائق

59- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق التي عُرضت على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة عشرة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين والمشاركات

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد برق صالح الضمور
أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية

السيد خليفة عارف الشريدة
مدير مديرية بدائل الإيواء وشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد غازي الزيادات
مدير مكتب الأمين العام
وزارة التنمية الاجتماعية

مملكة البحرين

السيد كميل الرمضان سكرتير أول
سفارة مملكة البحرين لدى الجمهورية العربية السورية

الجمهورية التونسية

السيدة تركية الشائبي
مستشارة وزير الشؤون الاجتماعية

السيد ثامر بنعلي
كاهية مدير بمكتب متابعة العمل الحكومي
وزارة الشؤون الاجتماعية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد عبد المالك أورمضان
القائم بالأعمال بالإنابة
سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية العربية السورية

السيد ياسر عبد الأحمد
معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل للشأن الاجتماعي
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد محمود الكوا
مدير المنظمات غير الحكومية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

جمهورية السودان

السيد جمال النيل منصور
وكيل وزارة التنمية الاجتماعية
وزارة والتنمية الاجتماعية

جمهورية الصومال الفيدرالية

معالي السيد يوسف محمد آدم
وزير الدولة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية

السيد محمد عبد الرحمن نظيف
عضو مجلس الشعب
مستشار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

جمهورية العراق

السيدة ذكرى عبدالرحيم الله دادا
رئيسة هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

السيد عامر صالح نايف
إعلامي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

سلطنة عُمان

معالي السيدة ليلى بنت أحمد بن عوض النجار
وزيرة التنمية الاجتماعية

السيد محمد بن علي بن محمد السعدي
مدير عام الرعاية الاجتماعية
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد محمد بن حميد بن عبدالله الكلباني
المدير العام للتنمية الاجتماعية بمحافظة ظفار
وزارة التنمية الاجتماعية

سلطنة عُمان (تابع)

السيدة وضحة بنت سالم بن خلفان العلوية
مديرة دائرة شؤون المرأة
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة فاطمة بنت هلال بن عامر الراجحية
مديرة دائرة التواصل والإعلام
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد هيثم بن سالم بن حميد القري
منسق الوزيرة
وزارة التنمية الاجتماعية

دولة فلسطين

معالي السيد أحمد مجدلاني
وزير التنمية الاجتماعية

السيد عاصم خميس
وكيل وزارة التنمية الاجتماعية

دولة الكويت

السيد حمد صالح الخالدي
الوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة نادية حسين الكوت
مديرة إدارة العلاقات الخارجية
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد بدر مشرف العنزي
رئيس قسم البيانات والتحليل المالي بإدارة الرقابة والتفتيش التعاوني
وزارة الشؤون الاجتماعية

الجمهورية اللبنانية

السيد عادل الشباب
خبير في وزارة الشؤون الاجتماعية

دولة ليبيا

السيد علي فرج مختار السود
خبير اجتماعي
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد حافظ عبد القادر خليفة
مدير مكتب التعاون الدولي
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد نادر محمد صالح
مكتب معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية

جمهورية مصر العربية

السيد رأفت شفيق محمد
مستشار الوزارة لبرامج دعم شبكات الأمان الاجتماعي والمدير التنفيذي لبرنامج تكافل وكرامة للدعم النقدي المشروط
وزارة التضامن الاجتماعي

السيد عاطف محمد محمد الشيتاني
مستشار المشروطية الصحية
برنامج تكافل وكرامة
وزارة التضامن الاجتماعي

المملكة المغربية

السيد عبد الأحد بن حلام
مستشار وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
مكلف بالاستراتيجية والتعاون

السيد رشيد القديدة
مدير التنمية الاجتماعية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

المملكة العربية السعودية

السيدة أنفال العمر
مستشارة بمكتب وكيل التضامن الاجتماعي والتمكين
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

السيد أحمد بن عبدالرحمن الفاضل
خبير استراتيجية المهارات بوكالة المهارات والتدريب
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيدة أم كلثوم حامدينو
مستشارة فنية مكلفة بالنوع الاجتماعي
وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

الجمهورية اليمنية

السيدة نجلاء أحمد عمر عوض
المديرة التنفيذية لصندوق الرعاية الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

باء- المنظمات العربية والإقليمية

المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي

السيدة سلفيا خاروف
مستشارة التمكين الاقتصادي

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.2/2023/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.2/2023/L.2
تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة عشرة	4	E/ESCWA/C.2/2023/3
أنشطة التعاون الفني	5	E/ESCWA/C.2/2023/4
أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة	6	E/ESCWA/C.2/2023/5
أنشطة فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية	7	E/ESCWA/C.2/2023/6
اللامساواة في المنطقة العربية	8	E/ESCWA/C.2/2023/7
جائحة اللامساواة في المنطقة العربية	8 (أ)	E/ESCWA/C.2/2023/7(Part I)
اللامساواة في فرص العمل	8 (ب)	E/ESCWA/C.2/2023/7(Part II)
مبادرات عملية لتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية	8 (ج)	E/ESCWA/C.2/2023/7(Part III)
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/C.2/2023/INF.1